«النضـال السيـاسي» لازالة آثار العدوان الاسرائيلي، وعلى ضرورة ايجاد وحدة صف عربية تجاه الازمة. ولهذه الغاية، دعت، بالحاح، الى ازالة «التناقضات» العربية ـ العربية حول أسلوب معالجة قضية الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، وهاجمت «المتطرفين» العرب الذين يدعون الى «ازالة اسرائيل من الوجود». في هذا الصدد، كتبت صحيفة «برافدا»: «ان الوسائل السياسية» يجب ان تصبح أهمّ سلاح، لاخراج القوات الاسرائيلية من على الاراضي العربية المحتلة، وحثّت العرب على تشكيل «جبهة موحّدة» لزيادة فاعليتهم في مجالات السياسة الدولية. وذكرت، في تحليل لا يخلو من دلالات ايديولوجية، ان أزمة الشرق الاوسط قد زادت في تأثير الطبقة العاملة العربية؛ واعتبرت ان ذلك يجب ان يساعد قضية الاتحاد المطلوب تجاه «العدوان الاسرائيلي» و«التدخل الامبريالي». غير ان الصحيفـة الرسميـة للحزب الشيوعي الاوكراني «برافدا اوكراني»، أضفت أبعاداً براغماتية على الازمة، فوصفت دعوة بعض الشخصيات العربية الى تدمير اسرائيل بأنها «هستيريا قومية متطرّفة»(٧٢).

التعويض

من هنا، عادت العلاقات السوفياتية ـ العربية الى اختبار بعض التأزم على اثر موافقة الاتحاد السـوفيـاتي على مشروع القرار البريطاني الذي أقرّه مجلس الامن الدولي، في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧. ردّت الصحف السوفياتية بتبرير اقتراع موسكو لصالح القرار البريطاني لاسباب براغماتية، وانتقدت «المتطرفين» العرب الذين انتقدوا القرار. مثلاً، كتبت «برافدا»، ان القبول بالقرار كان خطوة على طريق حل مشـاكل الشرق الاوسط في حال تنفيذه. وشدّدت على ان «المهمة الآنية، والعـاجلة، هي سحب القـوات الاسرائيليـة بسرعة، من على جميع الاراضي التي احتلتها». وكتبت «ازفستيـا»، في معـرض الردّ على الانتقادات العربية، ان القرار «يتضمّن نقاطاً تتعلّق بالاعتراف بسيـادة ووحدة واستقلال كل دولة في المنطقة، وبحرية الملاحة في المضائق الدولية، وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»(٧٣).

وبالطبع، كانت منظمة التحرير الفلسطينية احد الاطراف العربية الرئيسة الرافضة لهذا القرار. وحدّدت موقفها هذا انطلاقاً من رزمة حقائق، هي: اولاً، لقد كان القرار، في مجموعه، أشبه ببيان سياسي يحتوي على مبادىء عامة، وأقرب ما يكون الى ابداء رغبات دولية منه الى قرار قوة تنفيذية. فقد عالج موضوع انسحاب القوات الاسرائيلية معالجة هزيلة، خالية من المطالبة الفورية والحازمة، تاركاً لاسرائيل منافذ متعدّدة، تبرّر احتلالها للاراضي العربية. ثانياً، نص القرار، في أكثر من موضع، على حق اسرائيـل في الوجـود، ووضع حدود ثابتة لها، معترف بها؛ كما نص على أمنها وسلامتها وتحرّرها من أي تهديد؛ وبالجملة، على انهاء حالة الحرب معها؛ وكل ذلك يفرض على الدول العربية التزامات وأوضاعاً سياسية، وواقعية، تتناقض، بصورة أساسية وخطرة، مع عروبة فلسطين، وجوهر القضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في وطنه. وهذا القرار ينسف، بصورة كاملة، الاسس والمبادىء التي أعلنتها مؤتمرات القمة العربية. ثالثاً، تجاهل القرار حق اللاجئين والنازحين في العودة الى ديارهم، وتناول قضيتهم بصورة غامضة، تفتح المجال واسعاً لتوطينهم في الدول العربية والحؤول دون ممارسة حقهم في العودة؛ وبهذا تعطّلت حتى القرارات التي أصدرتها هيئة الامم المتحدة، خلال العشرين سنـة الماضية. رابعاً، اعترف القرار بحق المرور في الممرات الدولية، وهو يعني بذلك قناة السويس وخليج العقبة. الّا ان هذا الحق لا يمكن ان تمارسه دولة قامت على الاغتصاب والعدوان. خامسـاً، تضمّن القـرار ايفـاد ممثـل شخصي للامـين العـام للامم المتحـدة، وهـذا هو تكـرار